المجاز عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص

محمد عبد الرحمن آدم [1*] ، د. الحبو تجاني مصطفى [2]

[1] مدرس البلاغة والنقد، وعضو هيئة التدريس، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغات والإعلام والفنون، جامعة أنجمينا، تشاد

[2] مدرس البلاغة والنقد، وعضو هيئة التدريس، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والإعلام والفنون، جامعة الملك فيصل، تشاد

البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): alhabotijani@gmail.com

Metaphor according to Ibn Jinni through his book Al-Khasais

Mahamat Abdraman Adoum [1*], Alhabo Tidjani Moustapha [2]

[1] Lecturer of Rhetoric and Criticism, Faculty Member, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Languages, Media and Arts, University of N'Djamena, Chad

[2] Lecturer of Rhetoric and Criticism, Faculty Member, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Media and Arts, King Faisal University, Chad

Received: 03-10-2024; Accepted: 22-11-2024; Published: 02-12-2024

الملخص

برز دور ابن جني في اللغة العربية بشكل كبير، وكانت له إسهامات عديدة في مناحي العربية، وكتابه الخصائص حاو لفكرة اللغوي والأدبي والنقدي، ونتناول في هذا الجانب الجهد البلاغي مع التركيز على المجاز.

في هذا البحث نتعرض لجهوده في المجاز، إذ نظر إليه من زاوية كلية تشمل التشبيه البليغ، والاستعارة، والمجاز المرسل، فهو عنده قائم على التشبيه الحاوي الاستعارة المكنية، فاعتبره مطية لحمل ثلاث معان تستشف من خلاله.

من خلال التقصي لجهوده فيه تبين أن المجاز عنده يقوم على دلالة الكلمة على الاتساع والتوكيد والتشبيه، كما ركز على قضية العدول اللغوي على اعتبار أنه الأساس، مع ذكره أن المجاز حين يكثر يخرج إلى بر الحقيقة.

وسبب حصر الدراسة فيه كونه يمثل مرحلة وسطى بين السابقين واللاحقين في مرحلة التأليف، وانفراده بآراء ومواقف في البلاغة والنقد، وفي كتابه الخصائص كونه يمثل لب فكره، وعصارة إنتاجه، مع الإشارة إلى العلمي الذي عاش فيه.

جاء البحث مشتملا على تعريف ابن جني ومكانته في العربية، والتطرق لكتابه بشكل موجز، ومدخل حول المجاز في العربية وتعريف السابقين له، وكان صلب الدراسة على رأيه فيه مع الوقوف على إيضاحه وتعليلاته.

الكلمات المفتاحية: المجاز، ابن جني، الخصائص.

Abstract

The role of Ibn Jinni in the Arabic language became prominent, and he had many contributions to aspects of Arabic. His book(alkasa-is) The Characteristics, contains the idea of the linguistic, literary, and critical. In this aspect, we discuss the rhetorical effort with a focus on metaphor.

In this research, we examine his efforts in metaphor, as he looked at it from a comprehensive angle that includes eloquent simile, metaphor, and transmitted metaphor. For him, it is based on a simile that contains a verbal metaphor. Consider it a vehicle with three meanings that can be understood through it. Through investigating his efforts in it, it became clear that metaphor for him is based on the word's connotation of breadth, emphasis, and simile. He also focused on the issue of linguistic variation, considering it to be the basis, while mentioning that metaphor, when it is frequent, comes out to the truth.

The reason for limiting the study to it is that it represents an intermediate stage between the predecessors and later ones in the stage of writing, and it is unique in presenting opinions and positions in rhetoric and criticism, and in his book The Characteristics because it represents the core of his thought and the juice of his production, concerning the scholarly work in which he lived.
The research included an introduction to metaphor in Arabic and the definition of it by its predecessors, and the core of the study was on his opinion of it, while examining its clarification and explanations.

Keywords: metaphor, Ibn Jinni, Characteristics.

تقديم

يعد المجاز من أوسع أبوا البلاغة تداولا بين القدماء، ولم يحظ موضوع في البلاغة بمثل ما حظي به المجاز من الأخذ والرد، إذ دارت حوله الدراسات، وقيلت فيه الآراء والنظريات، وتجاذبت أطرافه أقلام الدراسين من أهل التفسير والبلاغة والأدب والنقد وأهل الكلام، وما ذاك إلا لأهميته وتشعب دلالاته بين متناوليه، ومن هذا المنطلق جنح الدراسان إلى تناوله في إطار الدراسات البلاغية النقدية، ووقع اختيارهما على عالم لغوي أديب له إسهام في مجال البلاغة والأدب، ورأي في باب النقد، وهو ابن جني، وليس بغريب على الساحة الأدبية ذكره، إذ كانت له مشاركات معروفة في ثنايا كتب العربية، وخص المجاز بعناية فائقة لأهميته في مجال الدراسات البلاغية.

إن المجاز كونه مجال دراسة لي بموضوع جديد في ساحة البحث العلمي، ولكن تناوله من هذه الزاوية يحسب الباحثان أنه جديد يستحق التطرق إليه، فدراسة كل فن في ميدانه تعطي القارئ تصورا عاما عنه، وحصره عند باحث أو مؤلف يلخّص جهده فيه، وهذا ما رأى الباحثان القيام به في هذه الدراسة، فجاءت تحت عنوان: (المجاز عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص) وكتابه كنز ثمين به جهود عديدة في مجال البلاغة والأدب والنقد، ولكنهما اقتصرا على المجاز عساها تفي بالغرض، وتركا الباب مفتوحا لتناول بقية الجهود في بحوث مستقلة لإثراء البحث العلمي، ورفد المكتبة العربية بدراسات من هذا القبيل. والله والموفق

ترجمة عن ابن جني

هو أَبُو الْفَتْحِ عُثْمَانُ بْنُ جِنِّيٍّ الْمَوْصِلِيّ النَّحْوِيُّ اللُّغَوِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْفَائِقَةِ الْمُتَدَاوَلَةِ فِي النَّحْوِ واللغة. كان أبوه جِنِّيٌّ عَبْدًا رُومِيًّا مَمْلُوكًا لِسُلَيْمَانَ بْنِ فَهْدِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَزْدِيّ الْمَوْصِلِيّ.[1]

ولد بالموصل، ولا يُدرى بالتحديد عام مولده، وقد نشأ بها، وسكن بغداد ودرس بها العلم إلى أن مات وتوفي.

وهو من أهل الموصل وخدم عضد الدولة وصمصام الدولة وشرف الدولة وبهاء الدولة، وله دور كبير في دورهم برسم الأدباء النحويين.[2]

يُعَدُّ ابن جنى من أعظم علماء اللغة، لا في العصر العباسي الثاني فحسب؛ بل على امتداد العصور الإسلامية كلها بما ترك للعربية من ذخيرة لغوية شغلت الدارسين في حياته وبعد مماته.

وره الأدبي

كان ابن جنى صاحب حس أدبي مرهف، وقد انعكس ذلك على كتاباته العلمية التي اتسم فيها أسلوبها بالجمال الأخَّاذ فضلاً عن الدقة البالغة.

من شعره:

[1]– البداية والنهاية البداية والنهاية لابن كثير تح: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى 1408هـ - 1988م، ج11ص379.

2– تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (المتوفى: 748هـ) تح: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، 1413 هـ - 1993م، ج30ص326.

فإن أصبح بلا نسب فعلمي في الورى نسبي
على أني أؤول إلـى قـروم سـادة نجب
قياصـرة إذا نطقـوا أرم الـدهر في الخطب
أولاك دعا النبي لهم كفى شرفـا دعاء نبي[1]

ولقد شرح ابن جنى ديوان المتنبي، وكان من المعجبين بشعره. وكان قد قرأ الديوان على صاحبه، وكان المتنبي يقول: ابن جني أعرف بشعري مني، وفسر شعره تفسيرا استقصاه واستوفاه وأورد فيه من النحو واللغة طرفا كبيرا.

وقال صاحب تاريخ الإسلام إن عدد أوراق ترجمته ثلاث عشر ورقة. وقال أيضا إن لأبى الفتح كتابا سماه البشرى والظفر وشرح فيه بيتا واحدا من شعر الأمير عضد الدولة وقدمه له وهو:

أهلا وسهلا بذي البشرى ونوبتها وباشتمال سرايانا على الظّفر[2]

مؤلفاته

كان ابن جني مصنّفا نحويا حاذقا مجوّدا، وشاعرا، صاحب مصنفات كثيرة في العربية منها: اللمع، وسر صناعة الإعراب، والخصائص، وشرح ديوان المتنبي، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، وغير ذلك.

كتاب الخصائص

من بين كتبه الذائعة الشهرة الزاخرة بالقيمة في مجال اللغة كتاب الخصائص، فهو كتاب في فقه اللغة العربية ألَّفه ابن جنّى، وهو يبحث في خصائص اللغة العربية من حيث أصولها واشتقاقاتها ومميزاتها، وإن اشتمل على مباحث تتصل باللغة بصفة عامة مثل البحث في الفرق بين الكلام والقول، والبحث في أصل اللغة، أإلهام هي أم اصطلاح؟ وقد أوضح ابن جنّى في مقدمته سبب تأليفه، وهو البحث في مشكلات اللغة الكلية، أي في فلسفتها، وليس البحث في مشكلات اللغة الجزئية. بجانب موضوعات البلاغة والنقد.

ويمتاز بموضوعاته اللغوية العميقة، وأسلوبه المنطقي في الجدل، وثقة صاحبه في الرواية والحفظ.

يقع الكتاب في ثلاثة أجزاء، وقد طُبع الجزء الأول منه في القاهرة سنة (1331هـ - 1913م) ثم طبع كاملاً بتحقيق الأستاذ محمد على النجار من سنة (1952م - 1955م) في ثلاثة أجزاء. ويوجد من الكتاب عدة نسخ في مكتبات العالم، وقد قام باختصاره ابن الحاج الأندلسي أحمد بن محمد الإشبيلي[3].

وفاته

كانت وفاته ببغداد في يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة4.

بعد عمر حافل بالعطاء العلمي في مجالات العربية، وتشـــهد له على ذلك مخلفاته العلمية، ومناظراته التي ســـجلها التاريخ، وبناء على هذا تأتي هذه الدراسة

الحقيقة والمجاز عند علماء البلاغة المتقدمين

الحقيقة والمجاز في اللغة:

---

[1]- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لأبي الفرج ابن الجوزي (المتوفى: 597هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992م، ج15 ص34.

[2]- تجارب الأمم وتعاقب الهمم ابن مسكويه، تح: أبو القاسم إمامي، دار سروش، طهران، الطبعة: الثانية، 2000م ج7ص482.

3- ينظر؛ الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي نقلا عن: موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي ج10ص229.

4- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لأبي الفرج ابن الجوزي، مرجع سبق ذكره ج15 ص34

وردت في كتب المعاجم اللغوية دلالات عدة استهدفت المفهوم اللغوي للحقيقة والمجاز، بعضها بقيت ملازمة لدلالتها الحقيقية الأصلية، وبعضها شملت الدلالة الاصطلاحية مع وجود احتمالات المقاربة الدلالية بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية.

فالحقيقية عندهم تدور حول معاني: الصدق، واليقين، والوجوب، والثبات، وحمى الرجل وحرمته، فقد ورد في العين "... والحقيقة: ما يصيرُ إليه حقُّ الأمر ووجوبه. وبلغْتُ حقيقةَ هذا: أي يقين شأنه "[1]، وفي اللسان:" الحق: نقيض الباطل، وحق الأمر يَحِقُّ و يَحُقّ حقًّا وحقوقا، صار حقا وثبت..."[2].

يقول العلوي:" واعلم أن الحقيقة فعيلة، واشتقاقها من الحق في اللغة... فالحق هو المستقر الثابت الذي لا زوال له، فلما كانت الكلمة موضوعة على استعمالها في الأصل قيل لها حقيقة، أي ثابتة على أصلها لا تزايله ولا تفارقه.."[3].

ويقول الجرجاني:" الحقيقة اسم أريد به ما وضع له فعيلة من حق الشيء إذا ثبت بمعنى فاعلة، أي حقيق والتاء فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية كما في العلامة، لا للتأنيث.."[4].أما المجاز فإنه في الغالب يدل على معاني العبور، والتعدي، والقطع.

يقول الخليل:" تقول: جزت الطريق جوازا ومجازا وجؤوزا، والمجاز: المصدر، والموضع..."[5].

ويقول الرازي:" جَازَ الموضع سلكه وسار فيه، يجوز جَوَازاً وأجازَهُ خلّفه وقطعه، واجْتَازَ سلك، وجَاوزَ الشيء إلى غيره تجاوَزَهُ بمعنى أي جَازَهُ... وتجوز في كلامه، أي تكلم بالمجاز، وجعل ذلك الأمر مَجَازاً إلى حاجته "[6].

مفهوم الحقيقة والمجاز في اصطلاح البلاغيين:

الحقيقة عند السكاكي هي" الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع"[7].

وعند عبد القاهر تعني:" كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع... وقوعا لا تستند فيه إلى غيره"[8].

ويعرفها الجرجاني بقوله:" وفي الاصطلاح هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب "[9].

أما المجاز فيعرفه عبد القاهر بقوله:" كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها، لملاحظة بين الثاني والأول... وإن شئت قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت به في وضع الواضع إلى ما لم تقع له من غير أن تستأنف فيها وضعا، لملاحظة بين ما تُجُوِّز بها إليه وأصلها الذي وضعت له..."[10].

---

1 – كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج3ص6.

2 – لسان العرب، (مادة: حق)، ج3ص255– 258.

3 – الطراز، ليحيى بن حمزة العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان (د ط)، (د ت). ج1ص46.

4– التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1405هـ–1985م ج1ص121.

5 – كتاب العين ج1ص 329.

6 – مختار الصحاح (مادة: جوز) ج1ص119.

7 – مفتاح العلوم، سراج الدين يوسف بن أبي بكر السكاكي، وضع حواشيه وشرحه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ– 1983م، ص358.

8 – أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تح: عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1422هـ 2001م، ص248.

9 – التعريفات ج1ص121.

10 – أسرار البلاغة ص249.

وابن الأثير يعرف الحقيقة بقوله:" فالحقيقة هي اللفظ الدال على موضوعه الأصلي. والمجاز ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة[1].

وابن سنان يرى أن " المفيد من الكلام ينقسم إلى قسمين: حقيقة ومجاز. فاللفظ الموصوف بأنه حقيقة هو ما أريد به ما وضع لإفادته. والمجاز هو اللفظ الذي أريد به ما لم يوضع لإفادته[2].

أما الخطيب القزويني فيعرف المجاز بأنه " ما استعمل فيما لم يكن موضوعا له في اصطلاح به التخاطب..."[3].

والملاحظ من خلال هذه التعريفات جميعها إغفالها بعض الخصائص والأنواع والعلاقات التي تميز الحقيقة من المجاز، فعبد القاهر في تعريفه يغفل المجاز العقلي، والمجاز اللغوي المركب؛ ويلاحظ في تعريف القزويني بالرغم من اشتماله على أنواع المجازات التي تجاهلها عبد القاهر فإنه أغفل جانبا آخر مهماً في فهم المجاز والحقيقة وهي الإشارة إلى العلاقات المجازية والقرينة التي لم يشر إليها، وقد حاول بعض المتأخرين تعريف المجاز بناء على استقراء تعريفات القدامى والخروج منها بتعريف شامل، فقد عرف السيد الهاشمي المجاز بقوله:" كل لفظ أريد به غير ما وقع في وضع واضعه لملاحظة وعلاقة بين المعنى الأول الحقيقي والمعنى الثاني المجازي مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي"[4].

ويبدو أن المعنى الاصطلاحي لحقيقة المجاز مستمد من الأصل اللغوي، فبنى عليه اللغويون والبلاغيون مفهومهم للظاهرة، وإن اختلفوا في أدائهم وتمايزوا، فالظاهر هو اتفاقهم على الأصل.

مفهوم الحقيقة والمجاز عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص

يعقد ابن جني بابين في الحقيقة والمجاز يسمي الباب الأول بـ " باب في فرق بين الحقيقة والمجاز"[5]، والباب الثاني " في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة "[6].

ففي الباب الأوّل تناول ابن جني تعريف الحقيقة والمجاز على أساس الوضع الأوّل الذي يحدّد الاستعمال الأصلي للصيغة، وقد كان ابن جني سباقاً في التوصل إلى كنه هذا الأصل حينما عرف الحقيقة، وحدد المجاز بما يقابلها بقوله:" فالحقيقة ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز: ما كان بضد ذلك "[7]، ويعني بذلك استعمال اللفظ في غير ما وضع له في اللغة، وعلى ضوء هذا الفهم، فإن ابن جني في تعريفه ينزع منزع الشمولية، فهذا التعريف ينطبق على التشبيه والاستعارة باعتبارهما استعمالين مجازيين، مع فرض وجود العلاقة الدالة على المعنى المستحدث، وليس هذا الفهم جديدا، بل هو مفهوم الأوائل للاستعمال المجازي، وكذلك مفهوم اللاحقين من بعد ابن جني أيضاً، فابن أبي الإصبع يقول:" والمجاز جنس يشتمل على أنواع كثيرة، كالاستعارة والمبالغة والإشارة، والإرداف، والتمثيل، والتشبيه، وغير ذلك مما عدل

---

1 – المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الأثير، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م.ج1ص74.

2 – سر الفصاحة سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، شرح: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، 1389هـ–1969م. ص34.

3 – الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تح: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى 1424هـ –2002م. ص202–203.

4 – جواهر البلاغة، السيد أحمد الهاشمي، تح: محمد رضوان مهنا، مكتبة الإيمان بالمنصورة، أمام جامعة الأزهر، الطبعة الأولى 1420هـ–1999م، ص241.

5 – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت– لبنان، (د ط)، (د ت). ج2ص442.

6 – المصدر نفسه ج2ص447.

7 – المصدر نفسه ج2ص442.

فيه عن الحقيقة الموضوعة للمعنى المراد، فهذه الأنواع وإن كانت من المجاز فلكونها متعددة جعل لكل منها اسم يعرف به، ويميزه عن غيره من جنسه "[1].

لم يقتنع العلوي بتعريف ابن جني فتعرض له بالنقد، فقد أورد تعريف ابن جني السابق ثم قال:" وحاصل ما قاله إنه لم يقر في الاستعمالات على أصل وضعه في اللغة، وهذا فاسد بأمرين:

أما أولاً: فلأنه يبطل بالأعلام المنقولة من نحو أسد وثور، فإن هذه الأعلام لم تبق على استعمالاتها في اللغة، بل نقلت إلى هذه الأشخاص والمعلوم أنها لا تكون مجازات ولا يدخلها المجاز بحال.

أما ثانياً: فلأن ما هذا حاله يبطل بالحقائق العرفية والشرعية، فإنها قد استعملت في غير ما وضعت له في أصل اللغة، ولم تقر الاستعمالات اللغوية، ولا يقال بأنها مجازات"[2].

ومن خلال تحديد ابن جني للمجاز يتبين أنه لابد من توافر التشبيه، كما لابد فيه من قرينة، أو دليل يوضح أن اللفظ مستعمل في غير معناه الأصلي.

يقول ابن جني معلقا على تشبيه الفرس بالبحر:" لكن لا يفضي إلى ذلك إلا بقرينة تسقط الشبهة وذلك كأن يقول الشاعر:

عَلَوتَ مَطَا جَوَادِكَ يَوْمَ يَوْم وَقَد ثُمِدَ الجِيَاد فَكَانَ بَحْرَا

وكأن يقول الساجع: فرسك هذا إذا سما بغرته كان فجراً، وإذا جرى إلى غايته كان بحراً، ونحو ذلك. ولو عرى الكلام من دليل يوضح الحال لم يقع عليه بحر؛ لما فيه من التعجرف في المقال من غير إيضاح ولا بيان. ألا ترى أن لو قال رأيت بحراً وهو يريد الفرس لم يعلم بذلك غرضه، فلم يجز قوله؛ لأنه إلباس، وإلغاز على الناس[3].

ولعل ابن جني يقترب بذلك من مفهوم المجاز الذي استقر عليه المتأخرون في تعريف الاستعارة بأنها استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، وكأنه يُفهم من خلال عرض ابن جني أنه يلغي المجاز المرسل إلغاءً تاماً، فذكر من الأمثلة التي تنطبق على المجاز المرسل وهو يتناول من خلال شرحه بما يفيد أنها من باب الاستعارة بالكناية[4].

العدول عن الحقيقة إلى المجاز:

الحقيقة هي الأصل الذي يتأسس في ضوئه الأداء الفني متمثلاً في المجاز، وتتحدد العلاقة بينهما في أن ينحرف المبدع بالدلالة عن الأداء الأصلي انحرافاً مقصوداً لتأدية معنى جمالي، وهذا الميل، أو الانتهاك المقصود هو ما سماه ابن جني " العدول " فيقول:" وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة هي: الاتساع والتوكيد والتشبيه. فإن عدمت هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة "[5]، وبذلك يؤكد ابن جني مبدأ العلاقة القائمة بين الحقيقة والمجاز ويحددها، وتتضح هذه العلاقة، فتبدو علاقة الأصل بالفرع، فالحقيقة هي السابقة في الوجود والمتمكنة في وضعها، ويأتي المجاز فرعاً غير متمكن قابلاً للتأويل والاجتهاد، يُحدد كنهه بطبيعة العلاقة القائمة بين الفرع والأصل، وما يمكن الوصول إليه عن طريق الأدلة والقرائن، وبهذا المفهوم تعلق العدول في أذهان النقاد والبلاغيين، فابن الأثير يبين العلاقة بين الحقيقة والمجاز بقوله:" واعلم

---

[1] – تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الإصبع المصري، تح: د. حفني محمد شرف، منشورات وزارة الثقافة المصرية، القاهرة 1416هـ- 1995م. ص457.

2 – الطراز ج1ص67.

[3] – الخصائص ج2ص442. والبيت من الوافر، من نظم ابن جني، أورده مثالاً على ما يقول، هذا ما رجحه محقق كتاب الخصائص.

[4] – ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع، الدوحة – قطر، الطبعة الثانية (د ت). ص344.

[5] – الخصائص ج2ص442.

أن كل مجاز فله حقيقة، لأنه لم يصح أن يطلق عليه اسم المجاز إلا لنقله عن حقيقة موضوعة له... واعلم أنه إذا ورد عليك كلام يجوز أن يحمل معناه على طريق الحقيقة وعلى طريق المجاز باختلاف لفظه، فانظر: فإن كان لا مزية لمعناه في حمله على طريق المجاز فلا ينبغي أن يحمل إلا على طريق الحقيقة، لأنها هي الأصل والمجاز هو الفرع، ولا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة "[1].

فقد تركز في أذهان النقاد والبلاغيين تحديد العلاقة بينهما ليتمكنوا عبر ذلك من تحديد أسباب العدول من الحقيقة إلى المجاز، أو بالأحرى الوظيفة التي تؤديه عملية الانتقال من المعنى الأصلي إلى المعنى الفرعي.

وبناءً على مفهوم ابن جني الشامل للمجاز الذي يضم التشبيه والاستعارة والمجاز المرسل باعتبارها استعمالات مجازية، فإن أسباب العدول التي ذكرها ابن جني صالحة لأن يُطبق عليها جميعها.

وقد قسم العلماء أسباب العدول عن الحقيقة إلى المجاز إلى ثلاثة أقسام، ذكرها السيوطي بقوله:" والمجاز إما لأجل اللفظ أو المعنى أو لأجلهما"[2].

أسباب العدول اللفظية:

1 – الجنوح إلى الخفة والنفور من الألفاظ أو التراكيب الثقيلة، ويذكر السيوطي في هذا الصدد:" فالذي لأجل اللفظ إما لأجل جوهره بأن تكون الحقيقة ثقيلة على اللسان إما لثقل الوزن أو تنافر التركيب أو ثقل الحروف أو عوارضه بأن يكون المجاز صالحا لأصناف البديع دون الحقيقة "[3].

2 – مراعاة القافية وموسيقى الوزن، يقول العلوي:" اللفظة المجازية ربما كانت صالحة للقافية، إذا كان الكلام شعرا منظوماً، أو لأجل التشاكل في السجع إذا كان الكلام منثورا "[4].

3 – مراعاة القياس في الأوزان التصريفية: يقول العلوي:" ربما كانت اللفظة المجازية جارية على الأقيسة الصحيحة في تصريفها وفي بيانها، والحقيقة منحرفة... فلهذا عدل إلى استعمال اللفظة المجازية "[5].

4 – الاتساع: يذكر ابن جني أنه يعدل عن الحقيقة إلى المجاز بدافع من الاتساع والتصرف في اللغة، ففي " قول النبي ﷺ في الفرس: هو بحر " يستنبط ابن جني طريقة الاتساع في اللغة يقول:" أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي فرس وطرف وجواد ونحوها البحر حتى إنه إن احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتساع استعمل استعمال بقية تلك الأسماء.."[6].

هذا الإجراء العملي من قبل ابن جني يؤكد شمولية اللغة ومرونتها وقابليتها للتطوير ويمنحها أثراً جمالياً لا يقف عند حدود الجمود في استعمال الألفاظ.

أسباب العدول المعنوية:

أسباب العدول المعنوية يذكرها السيوطي مجملة بقوله:" والذي لأجل المعنى إما لعظمة في المجاز أو حقارة في الحقيقة، أو لبيان في المجاز، أو للطف فيه[7].

---

[1] – المثل السائر ج1ص79.

2 – المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى 1998م. ج1ص286.

[3] – المصدر نفسه والصفحة ذاتها.

[4] – الطراز ج1ص80.

[5] – المصدر نفسه والصفحة ذاتها.

[6] – الخصائص ج2ص442.

[7] – المزهر ج1ص286.

وعلى هذا الأساس يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1 – التعظيم والتشريف: كأن تقول " السلام على الحضرة العالية والمجلس الكريم، فتعدل عن اللقب الصريح إلى المجاز تعظيما لحال المخاطب وتشريفا لذكر اسمه عن أن يخاطب بلقبه "[1].

2 – التحقير: كالتعبير بقضاء الحاجة بدلا من التغوط [2]، " وكما يعبر عن قضاء الوطر من النساء بالوطء،.. فيترك لفظ الحقيقة استحقارا له وتنزها عن التلفظ به لما فيه من البشاعة والغلظ..."[3].

3 – التوكيد: يقول السيوطي:" فإما لتقوية حال المذكور كالأسد للشجاع أو للذكر وهو المجاز في التأكيد "[4]، فإنك " إذا قلت رأيت أسداً، كان أقوى من قولك: رأيت رجلا يشبه الأسد، فلا جرم عدل إلى المجاز لمكان هذه القوة"[5]، ويعقب ابن جني في الحديث السابق بقوله:" وأما التوكيد فلأنه شبه العرض بالجوهر وهو أثبت في النفوس منه والشبه في العرض منتفية عنه ألا ترى أن من الناس من دفع الأعراض وليس أحد دفع الجواهر"[6] .

4 – التشبيه: كقولك: رأيت أسداً، وفي وصف الفرس بأنه بحر، في الأول شبهت الرجل بالأسد في الشجاعة، وفي الثاني شبهت الفرس بالبحر في الجري يقول في ذلك ابن جني:" وأما التشبيه فلأن جريه يجرى في الكثرة مجرى مائه "[7].

5 – التلطف والتشويق: يقول السيوطي:" وأما التلطيف فنقولُ: إنه لا شوقَ إلى الشيء مع كمال العلم به، ولا كمال الجهل به؛ بل إذا عُلم من وجهٍ شَوَّق ذلك الوجهُ إلى الآخر؛ فتتعاقب الآلام واللذات؛ ويكونُ الشعورُ بتلك اللذات أتمّ؛ وعند هذا فالتعبيرُ بالحقيقة يفيدُ العلم، والتعبير بلوازم الشيء الذي هو المجاز لا يفيدُ العلم بالتمام... فكان المجاز آكَدَ وألطف"[8].

ومما سبق يتضح أنه لا يُعدل عن الحقيقة إلى المجاز ما لم يكن في المجاز مزية على الحقيقة، فإن لم يكن في المجاز زيادة فائدة على الحقيقة لا يُعدل إليه[9].

التطبيقات العملية لأسباب العدول عند ابن جني:

يُلاحظ فيما أورده ابن جني أنه قد اقتصر على ذكر واحد من دواعي العدول اللفظية المتمثلة عنده في الاتساع، واثنين من الأسباب المعنوية وهي: التوكيد والتشبيه، وربما أدرج التعظيم تحت التوكيد كما يفهم من قوله:" ألا ترى إلى قول بعضهم في الترغيب في الجميل: ولو رأيتم المعروف رجلا لرأيتموه حسنا جميلا، وإنما يرغِّب فيه بأن ينبه عليه ويعظم من قدره، بأن يصوره في النفوس على أشرف أحواله وأنوه صفاته، وذلك بأن يتخيل شخصاً متجسماً لا عرضا متوهماً "[10].

ويسعى ابن جني بالبرهان على صدق نظريته فراح يسوق ويحشد من الأمثلة، وهو لا يفتأ يعقب عليها ويطبق عليها نظريته الثلاثية لوظيفة المجاز، فيتناول" قول النبي ﷺ في الفرس: هو بحر " يقول ابن جني " فالمعاني الثلاثة موجودة فيه، أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي فرس وطرف وجواد ونحوها البحر حتى إنه إن احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتساع استعمل استعمال بقية تلك الأسماء.. " وأما التشبيه فلأن جريه يجرى في الكثرة مجرى مائه... وأما التوكيد

---

[1] – الطراز ج1ص80-81.

[2] – ينظر: المزهر ج1ص286.

[3] – الطراز ج1ص81.

[4] – المزهر ج1ص286.

[5] – الطراز ج1ص81.

[6] – الخصائص ج2ص443.

[7] – المصدر نفسه والصفحة ذاتها.

[8] – المزهر ج1ص286.

[9] – ينظر: المثل السائر ج1ص79.

[10] – الخصائص ج2ص443 – 444.

فلأنه شبه العرض بالجوهر وهو أثبت في النفوس.."[1]، فهذا من التشبيه البليغ، غير أن ابن جني يسردها ضمن المجاز وكأنه يرى فيها نوعاً من الاستعارة، وكان عبد القاهر قد وافق ابن جني عندما تعرض لذكر الفرق بين الاستعارة والتشبيه، فكان يفرق بين المشبه به إذا وقع نكرة وبينه إذا وقع معرفة مثل: زيد الأسد، فإنه من باب التشبيه، ولا يصح أن يطلق عليه استعارة لانتفاء الشرط وهو صحة دخول كاف التشبيه عليه فتقول: زيد كالأسد، ولكن في حال وقوع المشبه به نكرة كقولك: هو بحر، ففي هذه الحالة يمكن تسميتها استعارة؛ لأن الكاف لا يحسن دخولها على المشبه به وهو نكرة، فلا تقول: هو كبحر أو زيد كأسد، يقول عبد القاهر:" فإن قلت: هو بحر وهو ليثٌ ووجدته بحراً، وأردت أن تقول إنه استعارة، كنت أعذَرَ وأشبه بأن تكون على جانب من القياس، ومتشبّثاً بطَرفٍ من الصواب، وذلك أن الاسم قد خرج بالتنكير عن أن يحسن إدخال حرف التشبيه عليه، فلو قلت هو كأسد وهو كبحر، كان كلاماً نازلاً غير مقبول، كما يكون قولك هو كالأسد "[2]، ويتناول قوله تعالى: ﴿ وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا ﴾[3]، فيقول:" هذا هو مجاز، وفيه الأوصاف الثلاثة: أما السعة فلأنه زاد في أسماء الجهات والمحال اسماً هو الرحمة. وأما التشبيه فلأنه شبه الرحمة – وإن لم يصح دخولها – بما يجوز دخوله فلذلك وضعها موضعه. وأما التوكيد فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر به عن الجوهر وهذا تعال بالعرض وتفخيم له إذ صُير إلى حيز ما يُشاهد ويُلمَس ويُعَايَن.."[4]، والآية فيها استعارة مكنية؛ لأنه شبه الرحمة بمكان، فحذف المشبه به وذكر شيئاً من لوازمه وهو الإدخال، ويصح أن يضاف إلى هذا التفسير وجود مجاز آخر وهو العدول عن ذكر الجنة تجوزاً بذكر الرحمة، فيكون من المجاز المرسل؛ لأنه أطلق السبب وأراد المسبب[5].

ويورد ابن جني قول الشاعر[6]:

تَغَلْغَلَ حُبُّ عُثْمَةَ فِي فُؤَادِي فَبَادِيهِ مَعَ الخَافِي يَسِيرُ

ويضيف ابن جني شارحاً:" أي فباديه إلى الخافي يسير، أي فباديه مضموماً إلى خافيه يسير؛ وذلك أنه لما وصف الحب بالتغلغل فقد اتسع به ألا ترى أنه يجوز على هذا أن تقول[7]:

شَكَوْتُ إِلَيْهَا حُبَّهَا المُتَغَلْغِلا فَمَا زَادَهَا شَكْوَايَ إِلّا تَدَلّلَا

فالمتغلغل في الأصل ليس وصفاً للحب، ولذلك عدل عنه إلى غيره... فيصف بالمتغلغل ما ليس في أصل اللغة أن يوصف بالتغلغل، إنما ذلك وصف يخص الجواهر لا الأحداث، ألا ترى أن المتغلغل في الشيء لا بد أن يتجاوز مكانا إلى آخر، وذلك تفريغ مكان وشغل مكان، وهذه أوصاف تخص في الحقيقة الأعيان لا الأحداث، فهذا وجه الاتساع. وأما التشبيه فلأنه شبه ما لا ينتقل ولا يزول بما يزول وينتقل. وأما المبالغة والتوكيد فلأنه أخرجه عن ضعف العرضية إلى قوة الجوهرية[8].

ويذكر ابن جني الفرق بين الحقيقة والمجاز في الاستعمال فقولهم: ملكت عبداً، ودخلت داراً، وبنيت حماماً فهذا ونحوه من الاستعمالات الحقيقية فلا استعارة فيه ولا مجاز... " ولكن لو قال: بنيت لك في قلبي بيتاً، أو ملكت من الجود عبداً

---

[1] – المرجع نفسه ج2ص443.

[2] – أسرار البلاغة للجرجاني ص234.

[3] – سورة الأنبياء: الآية 75.

[4] – الخصائص ج2ص443-444.

[5] – ينظر تعليق المحقق، المصدر نفسه والصفحة ذاتها.

[6] – البيت من الوافر، وهو لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود في الأغاني ج9ص176، وفي ديوان الحماسة ج2ص134، وفي لسان العرب (مادة: غلل) ج11ص499.

[7] – البيت من الطويل، وهو مجهول القائل ولم أجده في كتاب آخر غير الخصائص.

[8] – الخصائص ج2ص444.

خالصـاً، أو أحللتك من رأيي وثقتي دار صـدق. لكان ذلك مجازا واسـتعارة لما فيه من الاتسـاع والتوكيد والتشـبيه على ما مضى"[1].

وهكذا فإن المجاز عند ابن جني يشمل التشبيه البليغ، والاستعارة، والمجاز المرسل أيضاً فهو عنده قائم على التشبيه فيدرجها ضـمن الاسـتعارة المكنية، ولعله بذلك قد وسـع من دائرة المجاز، حيث جعل التشـبيه ضـربا منه[2]، وطبق عليها جميعها نظريته الثلاثية لدواعي العدول عن الحقيقة إلى المجاز أو الوظيفة الفنية التي يؤديها المجاز في انحرافه عن الحقيقة.

وكان ابن الأثير قد تعرض لابن جني بالنقد وتعقبه في نظريته الثلاثية لأسـباب العدول عن الحقيقة إلى المجاز، ولم يفتأ يردد نقده لآراء ابن جني ويناقش الأمثلة التي سـاقها بطرق منطقية؛ سـعياً منه لإقناع القارئ أنه على حق، وأن نظرية ابن جني مضـطربة وواهية لا تثبت أمام التمحيص، فهو يقول:" وكنت تصـفحت كتاب الخصـائص لأبي الفتح عثمان بن جني فوجدته قد ذكر في المجاز شـيئا يتطرق إليه النظر، وذلك أنه قال لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا لمعان ثلاثة وهي الاتساع والتشبيه والتوكيد فإن عدمت الثلاثة كانت الحقيقة البتة..."[3]، ويذكر نص ابن جني في هذا الصدد ويضيف:" هذا مجموع قول أبي الفتح – رحمه الله – من غير زيادة ولا نقص، والنظر يتطرق إليه من ثلاثة أوجه: الأول: أنه جعل وجود هذه المعاني الثلاثة سببا لوجود المجاز بل وجود واحد منها سببا لوجوده ألا ترى أنه إذا وجد التشبيه وحده كان ذلك مجازًا، وإذا وجد الاتسـاع وحده كان ذلك مجازًا، ثم إن كان وجود هذه المعاني الثلاثة سـببًا لوجود المجاز كان عدم واحد منها سببا لعدمه" [4]. فهذا تمحل من ابن الأثير، فابن جني لم يقل أن اجتماع المعاني الثلاثة سبب لوقوع المجاز، ولكن ابن الأثير يأبى إلا أن يوجه كلام ابن جني توجيها غير الذي أراده[5]، فيمضـي به ليصـطنع جدلاً منطقياً فيقول:" ألا ترى أنا إذا قلنا لا يوجد الإنسان إلا بأن يكون حيوانا ناطقا فالحيوانية والنطق سبب لوجود الإنسان، وإذا عدم واحد منهما بطل أن يكون إنسانا، وكذلك كل صفات تكون متقدمة لوجود الشيء فإن وجودها بوجوده، وعدم واحد منها يوجب عدمه"[6].

وأما الوجه الثاني: فإنه ذكر التوكيد والتشـبيه وكلاهما شـيء واحد على الوجه الذي ذكره لأنه لما شـبهت الرحمة وهي معنى لا يدرك بالبصر بمكان يدخل وهو صورة تدرك بالبصر دخل تحته التوكيد الذي هو إخبار عما لا يدرك بالحاسة بما قد يدرك بالحاسـة "[7]، ثم يمضـي فيسـتعرض معاني التوكيد عند النحاة؛ لكون ابن جني لا يعدو أن يكون نحوياً في نظره، فيذكر أن التوكيد يأتي لغرضـين: معنوي ولفظي، فالمعنوي ألفاظه محصـورة نحو نفسـه وعينه وكله، والتوكيد اللفظي يأتي على وجه التكرار نحو: قام زيد قام زيد[8]. ثم يعود فيقول:" والذي ذكره أبو الفتح – رحمه الله تعالى– لا يدل على أن المراد به أحد هذين المعنيين المشـار إليهما "[9]، وبعد هذا التمحل والجدل المنطقي يقرر معنى التوكيد عند ابن جني فيقول:" ولا

---

[1] – المرجع نفسه ج2ص446.

[2] – ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي ص349.

[3] – المثل السائر ج1ص352.

[4] – المثل السائر ج1ص352-353.

[5] – ينظر: أثر ابن جني في عبد القاهر وابن الأثير، د. أحمد مطلوب، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1410هـ– 1990م، مج: 41، ج1ص72.

6 – المثل السائر ج1ص353.

[7] – المصدر نفسه والصفحة ذاتها.

[8] – ينظر: المصدر نفسه والصفحة ذاتها.

[9] – المصدر نفسه والصفحة ذاتها.

شك أنه أراد به المبالغة والمغالاة في إبراز المعنى الموهوم إلى الصورة المشاهدة فعبر عن ذلك بالتوكيد ولا مشاحة له في تعبيره وإذا أراد به ذلك فهو والتشبيه سواء على ما ذكره ولا حاجة إلى ذكر التوكيد مع ذكر التشبيه"[1].

ثم يعرض وجهاً ثالثاً لا يقل فيه تعسفاً من الوجهين الأولين فيقول:" وأما الوجه الثالث: فإنه قال أما الاتساع فهو أنه زاد في أسماء الجهات والمحال كذا وكذا وهذا القول مضطرب شديد الاضطراب لأنه ينبغي على قياسه أن يكون جناح الذل في قوله تعالى: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ﴾[2] زيادة في أسماء الطيور وذلك أنه زاد في أسماء الطيور اسما هو الذل"[3].

فهذا تعسف يطغي على نظرة ابن الأثير فيدخل القضية في مغالطات ولجج لا صلة لها بقضية المجاز، وقياسه في غير محله، فابن جني لم يدَّع أن يصبح الذل اسماً من أسماء الطيور[4]، كما أنه لم يقصد بالتوسع زيادة في الأسماء في كل الأحوال، فهو أحياناً يرمي إلى هذه الزيادة وأحياناً لا يراها صالحة، كما هو واضح في الأمثلة والتطبيقات التي يستعرضها ابن جني، فالاتساع عند ابن جني ليس مقصوراً على زيادة اسم على الأسماء كما يريد ابن الأثير أن يحملنا على هذا الفهم، ولكن ابن جني يقصد أيضاً جريان استعمال الشيء على ما لا يصح أن يُستعمل معه، ولعله بذلك يسلم من هذا الاعتراض، ففي قوله: ﴿ جَنَاحَ الذُّلِّ ﴾ استعمل لفظ الجناح على ما لا يصح أن يستعمل معه وهو الذل، فيوافق رأي ابن جني من هذه الناحية[5].

أنواع المجاز عند ابن جني:

يدخل ابن جني في المجاز كثيراً مما اصطلح عليه " شجاعة العربية " التي تتمثل في أساليب الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف، يقول ابن جني:" ومن المجاز كثير من باب الشجاعة في اللغة: من الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف "[6]. والملاحظ أن تصوره بهذا الشكل يبدو قريباً من التصورات السائدة في القرنين الثاني والثالث الهجريين، حين كانت تحيط بالمجاز أبحاث لغوية عديدة، وهذا من شأنه أن يوضح الخلط الذي كان يخيم على مفهوم المجاز في مراحل نشأته وتطوره[7].

وقد كان المتأخرون يعدون هذه الأساليب من أبواب علم المعاني وهي عند ابن جني داخلة في باب المجاز، وقد أفرد باباً طويلاً سماه " باب في شجاعة العربية"[8]، وخصص فصولاً ناقش فيها كل أسلوب من هذه الأساليب على حده. ولكنه في باب الحقيقة والمجاز يكتفي بمثال يتناول فيه الحذف فيقول:" ألا ترى أنك إذا قلت بنو فلان يطؤهم الطريق ففيه من السعة إخبارك عما لا يصح وطؤه بما يصح وطؤه فتقول على هذا أخذنا على الطريق الواطئ لبني فلان ومررنا بقوم موطوئين بالطريق ويا طريق طأ بنا بنى فلان أي أَدنِّا إليهم وتقول بَنَى فلان بيته على سَنَنِ المارة رغبة في طِئَةِ الطريق بأضيافه له "[9].

---

[1] – المصدر نفسه والصفحة ذاتها.

[2] – سورة الإسراء: الآية 24.

[3] – المثل السائر ج1ص353.

[4] – ينظر: فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، د. رجاء عيد، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثانية، ص230.

[5] – ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي ص349.

[6] – الخصائص ج2ص446.

[7] – ينظر: الخطاب النقدي عند المعتزلة، د. عبد الكريم الوائلي، ص92، في الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت: http://minshawi.com/other/waili03.HTM.

[8] – الخصائص ج2ص360.

[9] – المرجع نفسه ج2ص446.

وكان سيبويه قد عرض لهذا المثال باختصار، ويورده مثالاً على السعة يقول:" ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار.. ومثل ذلك " من كلامهم ": بنو فلان يطؤهم الطريق، يريد: يطؤهم أهل الطريق."[1].

ولكن ابن جني لا يسلك المسلك الذي نحاه سيبويه في إيضاح ما اشتمل عليه المثال من الاتساع بإيجاز يفقد النص جماله الفني، فنجد ابن جني يطنب في التحليل وبيان أوجه المجاز والسعة فيه[2]، فيضيف قائلاً:" أفلا ترى إلى وجه الاتساع عن هذا المجاز، ووجه التشبيه إخبارك عن الطريق بما تخبر به عن سالكيه فشبهته بهم إذ كان هو المؤدى لهم، فكأنه هم، وأما التوكيد فلأنك إذا أخبرت عنه بوطئه إياهم كان أبلغ من وطء سالكيه لهم، وذلك أن الطريق مقيم ملازم فأفعاله مقيمة معه وثابتة بثباته وليس كذلك أهل الطريق، لأنهم قد يحضرون فيه ويغيبون عنه فأفعالهم أيضا كذلك حاضرة وقتاً، وغائبة آخر. فأين هذا مما أفعاله ثابتة مستمرة. ولما كان هذا كلاماً الغرض فيه المدح والثناء اختاروا له أقوى اللفظين؛ لأنه يفيد أقوى المعنيين " [3].

ويتناول ابن جني قوله تعالى:﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾[4]، وكان سيبويه قد ذكر الآية وعلق عليها بقوله:" إنما يريد: أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا." [5]، ولكن ابن جني لا يكتفي بهذا القدر من التفسير فيبينها على طريقته ويقول:" فيه المعاني الثلاثة. أما الاتساع فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله. وهذا نحو ما مضى؛ ألا تراك تقول: وكم من قرية مسؤولة. وتقول: القرى وتسألك؛ كقولك: أنت وشأنك. وأما التشبيه فلأنها شبهت بما يصح سؤاله لما كان بها ومؤلفاً لها. وأما التوكيد فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة. فكأنهم تضمنوا لأبيهم عليه السلام أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم. وهذا تناه في تصحيح الخبر. أي لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت مَن مِن عادته الجواب. وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية" [6].

نظرية المجاز بين القبول والرفض وموقف ابن جني منها:

تجدر الإشارة إلى أن البحث في المجاز شغل العديد من الباحثين والدارسين في جميع مجالات العلوم اللغوية، وعلوم القرآن والتفسير، والباحثين في الإعجاز القرآني، والفقهاء والأصوليين، وقلما تجد كتاباً من أمهات كتب المصادر إلا وعالج شيئاً من أبواب المجاز، وكان المشتغلون بالدراسات القرآنية سواء منهم الذين شغلوا جانب البحث في قضية الإعجاز أو الذين اهتموا بالتفسير والتأويل أظهروا حفاوة بالغة بقضية المجاز وبيان صوره وأنواعه، رغبة منهم في الكشف عن الخصائص اللغوية، وتخريج المتشابه من الآيات القرآنية، والرد على الطاعنين في بلاغة القرآن الكريم، واهتم الفقهاء والأصوليون بهذه القضية؛ لأنهم رأوا الاستعانة بها في استنباط الأحكام الفقهية حتى أصبحت القضية من المقدمات الأصولية[7].

---

1 – الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر – القاهرة، 1402هـ– 1982م. ج1ص213.

[2] – ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي ص346.

[3] – الخصائص ج2ص446– 447.

[4] – سورة يوسف: الآية 82.

[5] – الكتاب ج1ص212.

[6] – الخصائص ج2ص447.

[7] – ينظر: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية 1408هـ–1988م، ص199.

وقد كانت المقدمات والمبادئ العقدية سبباً مباشراً في إثارة الخصومات الفكرية بين مختلف الطوائف حول مسألة وجود المجاز في اللغة والقرآن أو عدمه، فغدت ساحة ومرتعا خصباً للمفكرين والعلماء، ولعلها إشارة إلى مدى الرقي والنضج في التفكير عند العلماء في تلك الحقبة.

فاختلطت بذلك مباحث المتكلمين والأصوليين والنحويين مع مباحث البلاغيين وراح كل منهم ينافح تحت راية المجاز، ويؤول الأشياء لتتسق مع مبدئه العقدي والمذهبي[1]، ونشأت نتيجة لذلك ثلاث اتجاهات، الذين يرفضون وقوع المجاز في اللغة والقرآن ويحملون كل ما جاء في اللغة على الحقيقة، والذين يرون شيوع المجاز فيها وحملوا كل ما وقعوا عليه من الألفاظ والأساليب على أنها من المجاز، والاتجاه الأخير توسط بين الأمرين.

الفريق الأول:

هم الذين رفضوا مجيء المجاز في القرآن تشدداً منهم في التنزيه أو خطأ في التصور، يقول عبد القاهر:" فمن مغرور مغرى بنفيه دفعة، والبراءة منه جملة، يشمئز من ذكره، وينبو عن اسمه يرى لزوم الظواهر فرض لازم، وضرب الخيام حولها حتم واجب"[2]، وكان الدافع لهؤلاء هروبهم من تعطيل صفات المولى عز وجل وتأويل الألفاظ، وقد أشار إلى ذلك عبد القاهر بقوله:" فأما التفريط، فما تجد عليه قوما في نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾[3]، وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[4]، و: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[5]، وأشباه ذلك من النبو عن أقوال أهل التحقيق. فإذا قيل لهم:(الإتيان) و(المجيء)، انتقال من مكان إلى مكان، وصفة من صفات الأجسام، وأن (الاستواء) إن حمل على ظاهره لم يصح إلا في الجسم يشغل حيزا، ويأخذ مكانا، والله عز وجل خالق الأماكن والأزمنة، ومنشئ كل ما تصح عليه الحركة والنقلة، والتمكن والسكون، والانفصال والاتصال، والمماسة والمحاذاة، وأن المعنى على:(إلا أن يأتيهم أمر الله...) رأيته إن أعطاك الوفاق بلسانه، فبين جنبيه قلب يتردد في الحيرة ويتقلب، ونفس تفر من الصواب وتهرب، وفكر واقف لا يجئ ولا يذهب، يحضره الطبيب بما يبرئه من دائه، ويريه المرشد وجه الخلاص من عمايئه، ويأبى إلا نفارا عن العقل، ورجوعا إلى الجهل..."[6].

وقد اتخذ هذا المنهج جماعة منهم الظاهرية وابن القاص من الشافعية وابن خويز منداد من المالكية، وابن تيمية، فهم يرون أن المجاز أخو الكذب والقرآن منزه عنه، ولا يعدل المتكلم عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت علية الإبانة عن طريق الحقيقة، وذلك محال على الله تعالى وهذه شبهة باطلة، ولو سقط المجاز من القرآن سقط منه شطر الحسن[7]، ولاشك أن ذلك تعسف وهدر لجمال اللغة وسحر البيان.

الفريق الثاني:

نتيجة لهذا التعسف اندفع فريق مضاد يحمل لواء الانتصار للمجاز، ولكنهم لم يقفوا عند حدود المعقول، بل غالوا في ذلك، ورأوا أن اللغة أكثرها عند التأمل مجاز لا حقيقة يقول عبد القاهر:" فأما الإفراط، فما يتعاطاه قوم يحبون الإغراب في التأويل، ويحرصون على تكثير الوجوه، وينسون أن احتمال اللفظ شرط في كل ما يعدل عن الظاهر، فهم يستكرهون الألفاظ

---

[1] – ينظر: فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور ص192.

[2] – أسرار البلاغة ص275.

[3] – سورة البقرة: الآية 210.

[4] – سورة الفجر: الآية 22.

[5] – سورة طه: الآية 5.

[6] – أسرار البلاغة، ص276.

[7] – ينظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، ضبطه وصححه: محمد سالم هاشم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م، ج2ص71.

على ما لا تقلُّه من المعاني، يدعون السليم من المعنى إلى السقيم، ويرون الفائدة حاضرة قد أبدت صفحتها وكشفت قناعتها، فيعرضون عنها حبا للتشوف، أو قصدا إلى التمويه، وذهاباً في الضلالة[1].

وكان ابن جني في مقدمة الذين أموا هذا الاتجاه، فعلى الرغم من أنه استقى هذه الفكرة من أستاذه أبي علي الفارسي فإنه كان أشد ضراوة من أستاذه في حشو الأدلة والبراهين المنطقية في الذود عنها، وقد لذلك بابا بين فيه طريقته ومذهبه وسماه " باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة"[2]، يستهل حديثه بقوله:" اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة. وذلك عامة الأفعال؛ نحو قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بشر، وجاء الصيف وانهزم الشتاء. ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية، فقولك: قام زيد، معناه: كان منه القيام أي هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام؛ وكيف يكون ذلك وهو جنس، والجنس يطبق جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي الكائنات من كل من وجد منه القيام. ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد ولا في مائة ألف سنة مضاعفة القيام كله الداخل تحت الوهم؛ هذا محال عند كل ذي لب. فإذا كان كذلك علمت أن قام زيد مجاز لا حقيقة"[3] فيرى أنها لو كانت حقيقة لما أمكن تحديد الفعل وتقليصه كأن تقول: قام قومةً واحدة أو قومتين أو مائة قومه، فهذا الكلام كله مجاز من جهة إسناد الفعل إلى فاعله، ولكن من جهة وقوع الفعل على المفعول أيضاً يرى فيه ابن جني غلبة المجاز يقول ابن جني:" وكذلك قولك: ضربت عمراً مجاز أيضاً من غير جهة التجوز في الفعل، وذلك أنك إنما فعلت بعض الضرب لا جميعه، ولكن من جهة أخرى؛ وهو أنك إنما ضربت بعضه لا جميعه؛ ألا تراك تقول: ضربت زيداً ولعلك إنما ضربت يده أو إصبعه أو ناحية من نواحي جسده؛ ولهذا إذا احتاط الإنسان واستظهر جاء ببدل البعض، فقال: ضربت زيداً وجهه أو رأسه. نعم، ثم إنه مع ذلك متجوِّز؛ ألا تراه قد يقول: ضربت زيداً رأسه، فيبدل للاحتياط وهو إنما ضرب ناحية من رأسه لا رأسه كله. ولهذا ما يحتاط بعضهم في نحو هذا، فيقول: ضربت زيداً جانب وجهه الأيمن أو ضربته أعلى رأسه الأسمق؛ لأن أعلى رأسه قد تختلف أحواله، فيكون بعضه أرفع من بعض "[4].

وهكذا يمضي في تعليلاته المنطقية بحيث تصير التعبيرات كلها مجازاً، ولعل هذه النظرة التي ذكرها ابن جني ومعه فريق من المعتزلة لا تصلح أساسا لتمييز الحقيقة، فذلك إسراف في التدقيق غلبت عليه النظرة المنطقية، فطالبوا اللغة من أجل التوصل إلى الحقيقة هذا القدر من التحديد[5]، وكان الدافع لهؤلاء مبدأهم العقدي، فالمعتزلة ومن نحا نحوهم من المتكلمين يتحرجون من إثبات صفات الله التي أثبتها المولى عز وجل لنفسه في القرآن والأحاديث الصحيحة، كالسمع والبصر والعلم واليد والرضى والغضب...إلخ، وقادهم التفكير في ذلك إلى أن هذه الصفات لم تكن على حقيقتها؛ لأنهم يرون في ذلك تجسيماً وتمثيلاً فيلجؤون إلى التأويل والمجاز[6].

الفريق الثالث:

وهو الفريق الذي توسط بين الأمرين، فقالوا بوجود الحقيقة والمجاز معاً في اللغة والقرآن، وهو المذهب الذي ارتضاه جمهور البلاغيين، والنحويين، واللغويين، والنقاد، والفقهاء، والأصوليين. فرأوا أن من الكلام ما هو حقيقة وما هو من المجاز، يقول ابن الأثير:" وقد ذهب قوم إلى أن الكلام كله حقيقة لا مجاز فيه، وذهب آخرون إلى أنه كله مجاز لا حقيقة

---

[1] – أسرار البلاغة ص 276.

[2] – الخصائص ج2ص447.

[3] – المرجع نفسه ج2ص447– 448.

[4] – المصدر نفسه ج2ص450.

[5] – ينظر: التصوير البياني دراسة تحليلية لمسائل البيان، د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، الطبعة الخامسة 1425هـ–2004م، ص191–192.

[6] – ينظر: المعتزلة بين القديم والحديث، محمد العبده وطارق عبد الحكيم، دار الأرقم، الطبعة الأولى 1408هـ– 1987م، ص47.

فيه، وكلا هذين المذهبين فاســـد عندي... ولا فرق عندي بين قولك إنها كلها حقيقة أو إنها كلها مجاز، فإن كلا الطرفين عندي سـواء لأن منكرهما غير مسـلم لهما، وأنا بصـدد أن أبين أن في اللغة حقيقة ومجازا"[1]، فدافع عن رأيه وأبدى الأدلة على ذلك، فهو يرى أن المجاز لا يمكن دفعه، ولا يمكن إنكار الحقائق، فإذا كان ذلك كذلك فإن اللغة والقرآن مشـــتملان على الحقيقة والمجاز.

النتائج

- اتخذ ابن جني مرتقى سهلا في الوصول إلى النتائج دون استعمال المنطق.
- دراسات ابن جني في البلاغة عموما اتسمت بسعة الأفق.
- أدلى بآراء بلاغية أحدثت صدى في محيطه البلاغي فتأثر بها رموز بلاغية أتوا من بعده.
- كتابه الخصائص موزع بشكل شبه متواز بين علوم اللغة العربية.
- اتسم عصـر ابن جني بكثرة الإنتاج الفني والجنوح إلى المذهب الفني في معالجة القضـايا والموضـوعات البلاغية، مما انعكس على إنتاجه.

التوصيات

- يوصي الباحث بدراسة موضوعات الخصائص البلاغية الأخرى لمعرفة جهود ابن جني في البلاغة.
- عقد مقارنة بين جهوده وجهود أقرانه في عصره في مجال البلاغة والنقد لتقييم ما وصلت إليه.
- توجيه البحوث نحو الدراسـات البلاغية والنقدية في كتب الأقدمين التي تحوي موضـوعات عامة مثل الخصـائص وغيره.

المراجع

1. الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، ضبطه وصححه: محمد سالم هاشم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ–2000م.
2. أثر ابن جني في عبد القاهر وابن الأثير، د. أحمد مطلوب، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1410هـ– 1990م.
3. أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع، الدوحة – قطر، الطبعة الثانية (د ت).
4. أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تح: عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1422هـ 2001م.
5. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تح: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى 1424هـ–2002م.
6. البداية والنهاية البداية والنهاية لابن كثير تح: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى 1408، هـــ – 1988م.
7. البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية 1408هـ–1988م.

[1] – المثل السائر ج1ص75.

8.تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (المتوفى: 748هـ) تح: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، 1413 هـ - 1993م.
9.تجارب الأمم وتعاقب الهمم ابن مسكويه، تح: أبو القاسم إمامي، دار سروش، طهران، الطبعة: الثانية، 2000م.
10.تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الإصبع المصري، تح: د. حفني محمد شرف، منشورات وزارة الثقافة المصرية، القاهرة 1416هـ- 1995م.
11.التصوير البياني دراسة تحليلية لمسائل البيان، د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، الطبعة الخامسة 1425هـ- 2004م.
12.التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1405هـ-1985م.
13.الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت- لبنان، (د ط)، (د ت).
14.سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، شرح: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، 1389هـ- 1969م.
15.الطراز، يحيى بن حمزة العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،(د ط)، (د ت).
16.فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، د. رجاء عيد، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثانية، (د ت).
17.كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
18.الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر – القاهرة، 1402هـ- 1982م.
19.لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، (د ت).
20.المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الأثير، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م.
21.مختار الصحاح، الرازي، تح: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت –لبنان، (د ط)، 1415هـ - 1995م.
22.المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1998م.
23.المعتزلة بين القديم والحديث، محمد العبده وطارق عبد الحكيم، دار الأرقم، الطبعة الأولى 1408هـ- 1987م.
24.مفتاح العلوم، سراج الدين يوسف بن أبي بكر السكاكي، وضع حواشيه وشرحه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ- 1983م.
25.المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لأبي الفرج ابن الجوزي (المتوفى: 597هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992م.
26.الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي نقلا عن: موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي.